مدى فاعلية إدارة الائتمان المصرفي للحد من المخاطرات الائتمانية في المصارف الفلسطينية: دراسة تطبيقية على بنك فلسطين

د. عبد الرحمن السلوادي
أستاذ مساعد

د. عودة مشارقة
أستاذ مساعد

كلية العلوم الإدارية والاقتصادية
جامعة القدس المفتوحة
دولة فلسطين

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق مبادئ تحليل الائتمان في الحد من المخاطرات الائتمانية في المصارف التجارية العاملة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، آخذين بعين الاعتبار دور الركائز الأساسية لتحليل الائتمان، وهي تحليل شخصية المقترض، والغرض من القرض، وقدرة ورغبة المقترض على الوفاء، وإجراءات الحماية والتوقعات المستقبلية في الحد من المخاطرات الائتمانية في المصارف التجارية العاملة في فلسطين بشكل عام وبنك فلسطين التجاري بشكل خاص. ولتحقيق ذلك طوَّر الباحثان أداة لجمع البيانات اللازمة (استبانة)، وتم التحقق من صدقها وثباتها، ووزعت بعد ذلك على عينة بلغ حجمها (35) موظفًا من العاملين إدارة الائتمان في بنك فلسطين برام الله، أي ما نسبته (86%) من مجتمع الدراسة. بعد عملية جمع البيانات، وترميز الاستبيانات وإدخالها إلى الحاسوب، باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات، وتم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المتغيرات المستقلة، وهي شخصية المقترض، والغرض من القرض، وقدرة ورغبة المقترض على الوفاء، وإجراءات الحماية، والتوقعات المستقبلية على المتغير التابع الرئيس للدراسة وهو الحد من مخاطر الائتمان. حيث تبين وجود أثر لأبعاد مجال تحليل مخاطر الائتمان الخمسة على الحد من المخاطرات الائتمانية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد 0.60 (R2).

واحتل بُعد قدرة طالب الائتمان على الوفاء بالتزاماته المرتبة الأولى في أهمية إدارة تحليل الائتمان، تبعه على التوالي أبعاد كل من الضمانات المقدمة، ثم إجراءات الحماية، يليه في المرتبة الرابعة شخصية طالب الائتمان. كذلك، بين التحليل الإحصائي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات: نوع الائتمان، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي. بينما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابة مدراء الفروع وموظفي التسهيلات حول دور الركائز الأساسية لتحليل الائتمان في الحد من المخاطرات الائتمانية في بنك فلسطين التجاري.

الكلمات المفتاحية: *إدارة الائتمان المصرفي، المخاطرات الائتمانية، التحليل الائتماني، القرار الائتماني، البنوك التجارية، بنك فلسطين.*

المقدمة

تأتي هذه الدراسة انطلاقًا من قناعة الباحثين بضرورة تناول القطاع المصرفي الفلسطيني نظرًا لأهميته في مرحلة البناء الوطني العام، إذ تمثل هذه الدراسة المتواضعة بداية لموضوع يحتاج إلى مزيد من البحث والجهد، حتى تتبلور فكرته وتعمم نتائجه على الهيكل المصرفي بجميع مؤسساته المصرفية وقوانينه وأنظمته التي تحكم عمله، ويأتي على قمة هرم هذا الهيكل سلطة النقد الفلسطينية التي تقوم بالإشراف على المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى ومراقبة أنشطتها، للتأكد من

* تم استلام البحث في مارس 2019، وقبل للنشر في يوليو 2019، وتم نشره في مارس 2020.

(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2020.76659

مدى تقيدها بالقوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها وتنظمها، ومنها على سبيل المثال تحديد نسبة الودائع التي يمكن للبنك أن يقبلها إلى أمواله الخاصة، وتحديد نسبة الإقراض إلى الودائع، ووضع سقف للائتمان الذي يمكن أن يمنحه البنك للمقترض.

لقد أثبتت الأزمات المالية المتلاحقة قوة الترابط بين أسواق المال والمؤسسات المالية من جهة، واستقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السياسية من جهة أخرى، ليس فقط في البلد الواحد، وإنما في جميع أرجاء العالم. كما أثبتت تلك الأزمات أن لحجم الائتمان، ومدته، وسعر فائدته- أسبابًا تقع خارج نطاق سيطرة المصرف مانح الائتمان، بل تتعداها لتشمل العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية، وكذلك القوانين والأنظمة المعمول بها، وملاءة المصرف المالية، وعلاقته بسلطة النقد والمصارف الأخرى، وحجمه، ومجال تركيزه. وجميعها تؤثر على ماهية القرار الائتماني، وفقًا للأنظمة والقوانين التي حددتها سلطة النقد الفلسطينية، بما ينسجم والركائز الأساسية لتحليل مخاطر الائتمان التي سيتم إلقاء الضوء عليها في هذا البحث (قانون سلطة النقد الفلسطينية لعام 1998، المواد 5 و41).

تلعب الجدارة الائتمانية دورًا أساسيًا في اتباع التحليل الائتماني وفقًا لأسس علمية، تقود حتما إلى تخفيف المخاطرات الائتمانية إلى أدنى درجة ممكنة، من شأنها التسهيل على صانع القرار الائتماني، حيث إن توافر المعلومات الدقيقة، ومهارة محلل الائتمان وخبرته في التشخيص، تمكنه من التوصل إلى التوصيات الملائمة. لذا حاولت هذه الدراسة استنتاج الطرائق الأكثر فاعلية في الحد من مخاطر الائتمان مع الأخذ بعين الاعتبار عدم كفاءة بعض هذه الطرائق وقلة فاعليتها، وذلك لأن هناك من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان تكون خارجة عن الإرادة، ومن الصعوبة بمكان السيطرة عليها أو الحد من آثارها، (المعهد العربي للتخطيط في الكويت: مؤشرات الجدارة الائتمانية: 9).

حاولت هذه الدراسة التأكيد على الأساليب الحديثة في إدارة المخاطرات الائتمانية، وتحليلها وفقًا لأسس وإجراءات تكفل الحد منها، أو التقليل من آثارها السلبية إلى حدودها الدنيا. وتستجيب هذه الدراسة أيضًا لاهتمامات الوسط الأكاديمي في الموضوع ما أمكن ذلك، فتعيد البت بمحددات المخاطرات الائتمانية ومراجعة ما توصلت إليه الأدبيات السابقة، التي هدفت عمومًا إلى تقوية النظام المصرفي، وإبراز دور الرقابة المصرفية، باعتبارها عاملًا حاسمًا لضمان حسن سير العمل المصرفي ورفع كفاءته.

مشكلة البحث

طالت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته المتمثلة في العقوبات الجماعية، من إغلاق الطرق وحصار الاقتصاد الفلسطيني عامة، والقطاع المصرفي خاصة؛ وهو ما انعكس سلبيًا على إدارة الأعمال المصرفية وسياساتها المتبعة في تقديم التسهيلات الائتمانية، التي ازدادت تعقيدًا نتيجة لارتفاع حجم المخاطرات الائتمانية، الناتجة عن تدني إيرادات مؤسسات الأعمال، حيث تفاقمت قضايا مالية عدة، منها ظاهرة الشيكات الراجعة، وارتفاع نسبة القروض المتعثرة. ثم أضافت العولمة ومستجداتها تحديات أخرى فاقمت من المخاطرات الائتمانية، وعلى رأسها اشتداد الحدة التنافسية، سواء في الأسواق المحلية أو العالمية، مما أدى إلى ضعف تطبيق مبادئ التحليل الائتماني، الناتج عن التطور المباغت في إدارة المعلومات الائتمانية، أو عدم كفاءة المحلل الائتماني، أو عدم قدرة وفاعلية الأساليب المتبعة على مواكبة برامج التحليل المالية. فأضحت دراسة أسباب المخاطرات الائتمانية في القطاع المصرفي الفلسطيني مطلبًا جوهريًا، وعليه تكمن مشكلة البحث الأساسية في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما واقع إدارة التحليل الائتماني وأثرها في الحد من المخاطرات الائتمانية في المصارف التجارية العاملة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية بالتطبيق على بنك فلسطين؟

وتنبثق من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية:

- ما أثر تحليل شخصية المقترض في الحد من المخاطرات الائتمانية في المصارف التجارية الفلسطينية بالتطبيق على بنك فلسطين؟
- ما أثر تحليل إجراءات الحماية في الحد من المخاطرات الائتمانية في المصارف التجارية الفلسطينية بالتطبيق على بنك فلسطين؟
- ما أثر تحليل قدرة المقترض على الوفاء في الحد من المخاطرات الائتمانية في المصارف التجارية الفلسطينية بالتطبيق على بنك فلسطين؟

- ما أثر تحليل الضمانات المقدمة في الحد من المخاطرات الائتمانية في المصارف التجارية الفلسطينية بالتطبيق على بنك فلسطين؟
- هل يوجد أثر لإدارة التحليل الائتماني على الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الفلسطينية بالتطبيق على بنك فلسطين؟
- هل توجد فروق في إدارة التحليل الائتماني بين آراء المبحوثين في بنك فلسطين تُعزى إلى متغيرات: نوع الائتمان، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي؟

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أثر تطبيق مبادئ تحليل الائتمان في الحد من المخاطرات الائتمانية في المصارف التجارية العاملة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.
- التعرف على دور الركائز الأساسية لتحليل الائتمان (تحليل شخصية المقترض، الغرض من القرض، قدرة ورغبة المقترض على الوفاء، إجراءات الحماية والتوقعات المستقبلية) في الحد من المخاطرات الائتمانية في المصارف التجارية العاملة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.
- إعادة التركيز على دور الرقابة المصرفية باعتبارها ضرورة ملحة وضامنًا لحسن سير العمل المصرفي ورفع كفاءته، خصوصًا بعد بروز الكثير من التجاوزات المالية والمصرفية، والازدياد المطرد بحجم القروض المتعثرة أو الآيلة للتعثر في السوق الفلسطينية.
- تقوية النظام المصرفي الفلسطيني من خلال توظيف أدوات التحليل المناسبة التي تساهم في الحد من المخاطرات الائتمانية عمومًا.

فرضيات البحث

- الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تحليل شخصية المقترض والحد من المخاطرات الائتمانية.
- الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تحليل إجراءات الحماية والحد من المخاطرات الائتمانية.
- الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تحليل قدرة المقترض على الوفاء والحد من المخاطرات الائتمانية.
- الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الضمانات المقدمة والحد من المخاطرات الائتمانية.
- الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إدارة التحليل الائتماني والحد من المخاطرات الائتمانية.
- الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء المبحوثين في بنك فلسطين تُعزى إلى متغيرات (نوع الائتمان، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي).

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في ربطه بين متغيرين على درجة عالية من الأهمية في استقرار العمل البنكي، إذ يساهم موضوع تحليل الائتمان في تخفيف مخاطر الائتمان المصرفي، ما ينعكس إيجابيًا على استقرار الأسواق المالية خاصة، والتجارية عامة، كما إن البحث العلمي في هذين المتغيرين يساهم في حث الباحثين على المزيد من الأبحاث المتخصصة في الأعمال البنكية، أما من الناحية العملية، فإن نتائج البحث تساعد أصحاب القرار في إدارات الائتمان على اتخاذ القرارات الحكيمة والفاعلة عند منح الائتمان المصرفي لزبائنها، وتمكن الإدارة في تحديد السياسات والإجراءات ذات الكفاءة العالية نحو الأمان والاستقرار المصرفيين.

حدود البحث

- **الحدود البشرية**: العاملون في إدارة الائتمان في بنك فلسطين في فرعه الرئيس في رام الله.
- **الحدود العلمية**: يتناول البحث متغيرين مهمين هما: تحليل الائتمان، والمخاطرات الائتمانية.
- **الحدود الزمانية**: يجري البحث خلال العام الجامعي 2018-2019.
- **الحدود المكانية**: يجري البحث على إدارة الائتمان المصرفي في الفرع الرئيس لبنك فلسطين في رام الله.

الدراسات السابقة

أولًا- دراسات متعلقة بمتغير مبادئ تحليل الائتمان

دراسة (الجزراوي والنعيمي، 2010)، وهي دراسة نظرية هدفت إلى معرفة دور الائتمان المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية، باعتباره وسيطًا ماليًا بين المودعين والمستثمرين. وأكدت الدراسة أهمية الائتمان المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشروعات الاستثمارية الاستراتيجية التي تحتاجها البلاد، كما إن الائتمان المصرفي يعزز إدارة الموارد المتاحة بطريقة مثلى، وكذلك اعتبار الائتمان المصرفي أحد أهم مصادر الإيرادات التي تزيد من أرباح البنوك.

دراسة (الشيخلي، 2012)، بعنوان «العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية». وقد هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الرئيسة الواجب أخذها بالحسبان عند اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، وأُجريت الدراسة على مديري وموظفي الائتمان في هذه البنوك وعددهم (200) موظف وموظفة. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم هذه العوامل هي: الوضع المالي للزبون، والسمات الشخصية للزبون، ونمط السياسات الائتمانية للبنك. وأثبتت الدراسة أن أهم هذه العوامل الذي يأتي في المرتبة الأولى هو الوضع المالي للزبون، ومقدرته على السداد من خلال تحليل النسب المالية للزبون. وأوصت الدراسة البنوك التجارية الأردنية بوجوب طلب الضمانات الكافية من الزبائن لضمان التزامهم بالسداد في الأوقات المحددة.

دراسة (الطلاع، 2010)، بعنوان «إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان. وهي دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في قطاع غزة. وهدفت الدراسة إلى معرفة إدارة العملية التفاوضية، وكيفية اتخاذ قرار الائتمان المصرفي في المصارف التجارية في قطاع غزة، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ووزع (70) استبانة على مجتمع الدراسة كاملًا (طريقة العينة الشاملة). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن العملية التفاوضية وقرار الائتمان يتأثران بالعوامل الديموغرافية لموظف الائتمان والزبون، وكذلك السياسات الائتمانية للبنك، كما إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كيفية إدارة المفاوضات وأثرها على قرار الائتمان تعود إلى متغيرات(الجنس، الخبرة، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، جنس البنك).

دراسة (الطاهرومحمدين، 2013)، وهدفت إلى معرفة دور تطبيق الترميز الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، وكذلك التعرف على الفوائد العائدة على الزبون والمصرف والاقتصاد الكلي وجهاز السلطة الرقابية والمواطن، وما إذا كان التركيز الائتماني يؤدي إلى تقليل مخاطر التعثر والتأخر والفشل في الوفاء بالالتزامات المالية، وسداد المستحقات في مواعيدها. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المعلومات التي يوفرها نظام الترميز الائتماني عن العملاء والعمليات المستخدمة في جهاز الائتمان، تمكن صانع القرار من اتخاذه بثقة، وتقلل من مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك السودانية.

دراسة (Pebrah et al., 2017)، وهدفت إلى معرفة كيفية استخدام البنوك في غانا لأداة العوامل الخمسة التي أطلق عليها (5C,s)، وهي الأحرف الأولى من الكلمات الخمس للأداة المذكورة بهدف تقييم طلبات القروض، وطُبق البحث على 35 بنكًا في غانا، استجاب منها 32 للدراسة المسحية، وقد توصلت الدراسة إلى ترتيب هذه العوامل وفقًا لأهميتها كما يلي: Capacity أي مقدرة الزبون أولًا، ويليها بالتدرج كل من الشخصية Character ، والضمان Collateral، ثم الظروف المحيطة Condition، وأخيرا رأس المال Capital. ثم توصل الباحث إلى أن هناك فروقًا في استخدامها، حسب ترتيب أهميتها للبنوك الوافدة. وقد وصف الظروف المحيطة في الترتيب الثالث، والضمان في الترتيب الرابع، بينما تقوم البنوك المحلية (الوطنية)، بتصنيف كل من الضمان ورأس المال بالأولية أو الأهمية نفسها.

دراسة (Konovalova et al., 2016)، وهدفت إلى اقتراح نموذج خاص لتقييم مخاطر الائتمان على أساس تحليل العوامل، ومحاولة التنبؤ بدرجة المخاطرة المتوقعة للزبائن في البنوك التجارية، بعد تصنيفهم إلى مجموعات، بهدف الوصول إلى درجة المخاطرة المحتملة لكل مجموعة، وذلك لتقليل درجة المخاطرة الائتمانية، وتحسين إدارة المخاطرات في البنوك، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: التوصل إلى نموذج خاص يستخدم لتقييم طالبي الائتمان وفقًا لتصنيفهم في المجموعات المشار إليها، كأسلوب لتطوير أساليب إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية.

ثانيًا - دراسات متعلقة بمتغير الحد من المخاطرات الائتمانية

دراسة (Alshatti, 2015)، وهدفت الدراسة إلى اختبار أثر إدارة مخاطرات الائتمان على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، خلال الفترة (2005_ 2013)، واختار الباحث 13 بنكًا لتطبيق الدراسة، واستخدم نموذجين رياضيين لقياس العلاقة بين مخاطرات الائتمان والأداء المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة مخاطرات الائتمان تؤثر على الأداء المالي والتي تم قياسها باستخدام (ROA) أو (ROE).

دراسة (LI & Zou, 2014)، وهدفت إلى تزويد أصحاب المصالح بجميع البيانات الدقيقة المتعلقة بإدارة مخاطرات الائتمان في البنوك التجارية، وأثر ذلك على ربحها، وكان الهدف الرئيس للبحث هو فحص ما إذا كانت هناك علاقة بين إدارة مخاطرات الائتمان والأرباح للبنوك التجارية في أوروبا، والتأكد مما إذا كانت هذه العلاقة ثابتة أم متذبذبة، وقد جُمعت البيانات من (47) بنكًا تجاريًا في أوروبا خلال الفترة 2007-2012. وقد كشفت النتائج أن لإدارة مخاطرات الائتمان أثرا إيجابيًا على الأرباح في البنوك التجارية، وأن هذا الأثر غير مستقر في الفترة المذكورة وأنه متذبذب.

دراسة (المملوك، 2014)، وهدفت إلى تحليل أثر المخاطرات الائتمانية على المحافظ الائتمانية في البنوك السورية الخاصة، عبر تحليل النسب الأساسية التي تُظهر كفاءة المحافظ الائتمانية لدى البنوك ومقارنتها بالمخاطرات الائتمانية، حيث قام الباحث بتحليل خمس نسب مالية مصرفية وذلك لقياس كفاءة المحافظ الائتمانية وعلاقتها بدرجات مخاطراتها، ومن المقاييس هذه نسبة قياس كفاءة الأصول، ونسبة قياس فشل القروض، ونسبة قياس تغطية الديون، ونسبة قياس تغطية الضمانات، ونسبة قياس كفاءة الموجودات والودائع، وذلك عبر دراسة إحصائية لتحديد أثر المخاطرات المصرفية على كفاءة محفظة التسهيلات الائتمانية، وقد أُجري البحث على خمسة مصارف سورية خلال الفترة (2007-2010). وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر متفاوت بين إجمالي التعرض للمخاطرات الائتمانية، وبين كفاءة المحافظ الائتمانية في المصارف.

دراسة (الفروجي وقوجيل، 2017)، التي هدفت إلى معرفة أهم العوامل التي تقود إلى المخاطرات الائتمانية، واستخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر على حجم المخاطرات الائتمانية، وهي الشخصية، والقدرة على التسديد، والضمانات المقدمة، والسياسة الائتمانية، ورأس المال، وحجم الودائع، والاستعلام الائتماني، والأزمات المالية، والنمو الديموغرافي، والتضخم. وهذه العوامل تتماشى مع المناهج الخاصة بالتحليل الائتماني التي تستخدمها البنوك والتي يُطلق عليها الـ 5C's أو أل 5P's.

دراسة (البرزنجي وحسين، 2017)، وهدفت إلى معرفة أثر البيئة الخارجية في قرار منح الائتمان المصرفي، حيث طُبق البحث على مصرفين حكوميين، وهما الرافدين والرشيد كعينة ممثلة للبنوك، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي (الكمي). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة ارتباطية قوية بين تحليل البيئة الخارجية وقرار الائتمان المصرفي، وأن أهم هذه المتغيرات في البيئة الخارجية الزبائن، وكذلك تبين أن أكبر التهديدات التي تواجه البنوك هي الموارد البشرية والمالية، فهي - أي البنوك - في أشد الحاجة إلى الممولين (المودعين والمستثمرين).

التعليق على الدراسات السابقة

تشابهت الدراسات السابقة معًا في تركيزها على الهدف، وهو الحد من المخاطرات الائتمانية، وذلك بمحاولتها معرفة العلاقة بين التحليل الائتماني والمخاطرات الائتمانية. وقد اتفقت نتائج الدراسة معها بوجود علاقة ارتباطية بين متغيري التحليل الائتماني والمخاطرات الائتمانية، ومنها دراسات كل من (المملوك، 2014) و(البرزنجي وحسين، 2017)، و(LI & Zou, 2014)، كما اتفقت نتائجها أيضًا مع دراسات كل من (الشيخلي، 2012)، و(Pebrah et al., 2017)، بأن العامل الأكثر أهمية في التحليل الائتماني هو الوضع المالي للزبون وقدرته على الوفاء بالتزاماته.

لقد تميزت الدراسة عن سابقاتها بتركيزها على كيفية إدارة عوامل التحليل الائتماني ومدى فاعليتها، من خلال قياسها لأثر أبعاد التحليل الائتماني الأربعة الرئيسة وهي: قدرة طالب الائتمان على الوفاء بالتزاماته، والضمانات المقدمة، وإجراءات الحماية، وشخصية طالب الائتمان؛ والتي تشكل في مجموعها قاسمًا مشتركًا بين النماذج الثلاثة الشائعة في التحليل الائتماني، وهي (5C's) و(5P's) ونموذج (PRISM). كما إنها قامت بقياس أثر كل بُعد من الأبعاد المذكورة بشكل منفرد مع المتغير التابع وهو الحد من المخاطرات الائتمانية.

الإطار النظري

أولًا - إدارة تحليل الائتمان

يعود أصل كلمة تحليل الائتمان باللغة الإنجليزية Credit إلى الكلمة اللاتينية الأصل وهي Credo التي تتكون من مصطلحين: Crad وتعني الثقة، وdo التي تعني أضع، لتصبح (أضع الثقة). وقد عرَّف (الدغيم، 2006: 64) الائتمان بأنه التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض، حيث يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الزمن، يلتزم فيها المدين بسداد قيمة الدين عند نهاية المدة. وأشار إلى مسميات مختلفة منها: القروض المصرفية، أو التسهيلات الائتمانية، والتي هي عبارة عن خدمات تقدمها المصارف للزبائن، سواء أكانوا أفرادًا أم مؤسسات ومنشآت على شكل قروض مالية، يستعد فيها المدين بسدادها مع فوائدها والعمولات المستحقة عليها وما يتبعها من مصروفات، على شكل أقساط أو دفعة واحدة.

كما عرَّفت (حابس، 2011: 3) التحليل الائتماني بأنه العملية التي يقبل فيها البنك منح زبون ما- سواء أكان فردًا أم مؤسسة- تسهيلات على شكل أموال نقدية، مقابل فائدة أو عمولة معينة خلال وقت محدد، وذلك لتغطية عجز في السيولة النقدية للمدين، حتى يتمكن من مواصلة أعماله بشكل عادي.

وعرَّفت (أنجرو،2007: 17) الائتمان المصرفي بأنه العملية التي يرتضي البنك بمقتضاها منح عميل معين تسهيلات على شكل أموال أو أي صورة أخرى مقابل فائدة أو عمولة، وذلك لسدادها بعد فترة محددة، وقد تكون هذه التسهيلات على شكل تعهد أو كفالة بالدفع إلى طرف آخر نيابة عن الزبون.

بينما عرَّف (Konovalava et al, 2016: 91) نقلًا عن Rodina إدارة تحليل الائتمان المصرفي بأنها عملية دراسة وتقدير عوامل المخاطرات الناجمة عن تقديم البنك لقرض ما إلى زبونه، وذلك بعد تحليل منهجي وشامل للزبون، آخذين في الحسبان درجة المخاطرات التي قد يقع فيها البنك في حال عدم وفاء المقترض بالتزاماته للسداد في الوقت المحدد.

وعرَّفت (حفيان، 2012: 14) إدارة الائتمان بأنها العملية التي تنطوي على دراسة وتقييم العوامل المتعلقة بالمقترض والبنك؛ لتحديد المخاطرات الناجمة عن منح الائتمان التي بموجبها تقرر إدارة الائتمان الموافقة من عدمها، آخذين بالحسبان المعايير المتعلقة بشخصية المقترض، وقدرته على السداد، والضمانات التى يقدمها للبنك في حال عجزه عن الوفاء بالدين.

كما عرَّف (صيام، 2009: 160) إدارة التحليل الائتماني بأنها عملية استقراء المحلل للاتجاهات المستقبلية لبيانات مشروع طالب الائتمان، ومعرفة مواطن القوة والضعف، للتأكد من الملاءة والموثوقية للزبون، ومدى التزامه بالسداد.

أبعاد إدارة تحليل الائتمان:

اطَّلع الباحثان على الدراسات العديدة السابقة والأدب النظري لموضوع تحليل الائتمان وإدارته، وقد أشارت الدراسات السابقة إلى ثلاثة نماذج يمكن للبنوك استخدامها أو إحداها لاتخاذ قرارات ائتمان مصرفية فاعلة وسليمة تجنبًا للمخاطرات الائتمانية، فقد أجمع كل من (أنجرو، 2006: 32) و(الجزراوي والنعيمي، 2010: 7) و(الدغيم، 2006: 196) و(المملوك، 2014: 21-44) و(حابس2011: 23) و(Pprah, 2017: 78) على أنها النماذج التي تسهل على إدارات الائتمان في البنوك اتخاذ القرارات الائتمانية، وهي:

أ- ***نموذج ائتمان معايير 5C's***: وفيه خمسة معايير، وهي: معيار الشخصية Character، أي كلما كان الزبون يتمتع بشخصية جيدة وخلق رفيع، وسمعة طيبة، كان أكثر التزامًا في سداد التزاماته. ثم معيار القدرة Capacity ، وتعني قدرة الزبون على تحقيق الدخل الذي يمكنه من الوفاء بالتزاماته، وهي القرض وعمولاته وفوائده. ومعيار رأس المال Capital وهو المعيار الذي يُظهر ملاءة العميل وما يتمتع به من حقوق الملكية التي تعتبر ضمانًا جيدا لتسديد الالتزامات. ثم معيار الضمان Collateral، ويعني الأصول التي يضعها الزبون تحت تصرف

البنك المقرض كرهن في حال عدم قدرة الزبون على السداد. وأخيرا معيار الظروف المحيطة Conditions، وهي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة التي تؤثر على النشاط الاستثماري للزبون.

ب- ***نموذج ائتمان معايير 5P's:*** الذي يتضمن خمسة معايير يجري استخدامها لتخفيف درجة المخاطرات الائتمانية، وهذه المعايير هي: معيار الناس أو الزبون people، من حيث جدارته وأهليته القانونية والإدارية والأخلاقية وخططه المستقبلية ومدى نجاحه في استثماره. ثم معيار الغرض من الائتمان Purpose، وهو الذي يمَكِّن إدارة تحليل الائتمان من التأكد من مدى انسجام الغرض من الائتمان مع سياسات البنك والأهداف الاقتصادية للدولة. ثم معيار القدرة على السداد Payment، ويمثل مدى قدرة الزبون على سداد الدين وتوابعه في الأوقات المحددة للسداد وفقًا لتدفقات مشروعه النقدية.ثم معيار الحماية Protection، وهي القيمة العادلة ومدى القدرة على السداد في حال تعثر المقترض على الوفاء بالتزاماته، ويمكن أن تكون على شكل ضمانات مقدمة إلى البنك كالأصول المرهونة التي يمكن تسييلها بسهولة. ومعيار النظرة المستقبلية Perspective وهو المعيار الخاص بدراسة الظروف الاقتصادية، التي يعمل فيها كل من البنك والمستثمر المقترض، وتشمل معدلات التضخم، والبطالة، والفائدة، والنمو العام، بهدف معرفة درجة اللاتأكد المحيطة بالائتمان ومستقبله.

ج- ***نموذج المعايير الائتمانية المسمى PRISM*** وفيه المعايير التالية: معيار التصور Perspective، وذلك حول الائتمان والفائدة المتحققة منه، وما سيكون عليه الاستثمار موضوع الائتمان. ومعيار القدرة على السداد Repayment الذي بموجبة يتقرر مدى قدرة المقترض على سداد القرض وتوابعه في الأوقات المحددة للسداد، بناءً على قدراته التشغيلية، وتوقع التدفقات النقدية. ثم معيار الغاية من الائتمان Intention or Purpose الذي يقيس أهداف المستثمر ومدى قابليتها للتحقق، ذلك أن من مصلحة البنك نجاح المقترض، فهو من الزبائن المهمين في نشاط البنك. ومعيار الضمانات Safeguards وهي تلك التي يطلبها البنك من المقترض لمواجهة احتمالات عجزه عن السداد، مثل الكفالات الشخصية، والأصول المرهونة للبنك. ومعيار الإدارة Management وهو الذي يقيس قدرات الزبون الإدارية وأنشطته ومهاراته على التخطيط أو بناء الهياكل التنظيمية المناسبة التي تقود إلى النجاح.

ثانيًا - المخاطرات الائتمانية

عرف (عثمان، 2008: 26) المخاطرات الائتمانية بأنها عدم قدرة المقترض على السداد، أو قيامه بتأجيل السداد، نتيجة ظروف حالت دون التدفقات النقدية المتوقعة، التي تمكنه من الوفاء بالتزاماته، وقد تنجم هذه المخاطرات عن السوق أو العمليات التشغيلية للمقترض وتعثره عن القيام بأنشطته وأعماله، ما ينعكس سلبًا على البنك مانح الائتمان. أما (Abiola & Olausi, 2014: 2) فقد عرَّفا مخاطرات الائتمان بأنها تلك الناجمة عن توسع أعمال البنك وأنشطته الاستثمارية، والتي قد تنشأ خلال العقود الائتمانية للمقترضين المتعثرين في ظروف اقتصادية اجتماعية عامة، مثل البطالة، أو المشكلات البنكية في قطاع المصارف، أو الاضطرابات السياسية. وكذلك عرَّفت لجنة بازل للرقابة البنكية، (2001) مخاطرات الائتمان بأنها احتمال خسارة قرض مستحق بشكل كلي أو جزئي نتيجة التخلف عن السداد، أو عدم الالتزام بالدفع في الأوقات المستحقة، أو عدم قدرة المقترض على الوفاء بشروط العقد الذي وقعه مع البنك. كما عرَّف (Poudel, 2012: 10) مخاطرات الائتمان نقلًا عن «كامبل»، بأنها المخاطرات الناجمة عن عدم إعادة القرض الممنوح من البنك إلى المقترض، سواء بشكل جزئي أو كلي. وعرَّفت (أنجرو، 2006: 48) المخاطرات الائتمانية على أنها الحالة التي يعجز فيها المقترض عن سداد التزاماته تجاه المقرض، وهو البنك، وذلك لعجزه عن تحقيق الدخل المناسب الذي يمكِّنه من السداد، والتي قد تنشأ عن الظروف الاقتصادية العامة، أو أجواء التشغيل التي يعمل فيها الزبون.

إن السيطرة على مخاطرات الائتمان من الأمور المهمة في الحفاظ على الأداء المالي للمؤسسات المصرفية والبنوك، وذلك عائد إلى إدارة التحليل الائتماني، وما تتطلبه من دراسات تتعلق بوضع البنك، ونسبة كفاية رأس ماله، والعائد المالي على أصوله، وكذلك معرفة نسبة القروض المتعثرة، وكيفية إدارتها ومعالجتها، وأخذ العبر والدروس منها (Isanzu, 2017: 17).

كما تلعب المخاطرات الائتمانية، ونسب السيولة المالية في البنوك دورًا أساسيًا في أداء البنوك النهائي، والذي يُقاس بالعائد على الأصول ROA، والعائد على الملكية ROE، حيث إن السيولة المالية في البنك تعزز من قدراته الائتمانية، وتجنبه المخاطرات المتوقعة إذا أُستخدمت بطريقة مثلى (Ruziga, 2013: 104).

تمثل الإدارة الفعالة للمخاطرات الائتمانية عنصرًا حيويًا في تحقيق الأرباح الذي يعزز استدامة البنك في المدى الطويل، ويتحقق هذا الهدف من خلال المتابعة الدائمة للمخاطرات الائتمانية التي تساعد في الكشف المبكر عن أي تعثر للقروض، ومن ثمَّ كيفية علاجها قبل استفحالها، وبالتالي تجنب أية أخطار تؤثر على ربحية البنك، أو أهدافه في المدى الطويل (Mozib, 2015: 88).

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات، وذلك لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة. كما تمت مراجعة أدبيات البحث والدراسات السابقة ذات العلاقة، وقد تمت الاستفادة منها في صياغة مشكلة البحث، وتصميم الاستبانة. بعد تعبئة الاستبانة تم تفريغ استجابات أفراد العينة في الحاسوب واستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لإجراء التحليل الإحصائي والخروج بالنتائج.

مجتمع الدراسة

يتكون المجتمع العام للدراسة من جميع موظفي البنوك العاملة في فلسطين، أما المجتمع الحقيقي للدراسة، فقد تمثَّل في جميع العاملين في إدارة الائتمان في بنك فلسطين في رام الله، حيث بلغ عددهم في فترة جمع البيانات (35) موظفًا.

عينة الدراسة

تم استخدام أسلوب المسح الشامل للمجتمع الحقيقي للدراسة الذي اشتمل على جميع العاملين في إدارة الائتمان في البنك والبالغ عددهم (35) عاملًا، ولكن تم جمع أداة الدراسة الصالحة من (30) موظفًا فقط، أي ما نسبته نحو (86%) من مجموع موظفي الدائرة.

أداة الدراسة

تمت الاستعانة بالأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة عند تصميم الاستبانة بحسب نموذج ليكرت الخماسي، وقد جرى توزيعها على أربعة أبعاد: شخصية طالب الائتمان، إجراءات الحماية، قدرة طالب الائتمان، الضمانات المقدمة.

صدق أداة الدراسة

الصدق هو أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، أي تقيس فعلًا الوظيفة التي يفترض أن تقيسها، وقد تم عرض أداة الدراسة على ذوي الاختصاص والخبرة، للتحقق من صلاحية الفقرات وانتمائها إلى المجال المعني، وتم الأخذ بملاحظاتهم من حيث حذف بعض الفقرات والتركيز على البعض الآخر.

معامل الثبات

يقصد بثبات أداة القياس أن تعطي النتائج نفسها إذا أعيد تطبيقها على العينة نفسها في الظروف نفسها، وقد تم قياسه باستخدام معامل ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha). وتم حساب معامل الثبات باستخدام برنامج SPSS الذي من خلاله يحسب معامل التمييز لكل سؤال، وحذف السؤال الذي كان معامل تمييزه ضعيفًا أو سالبًا. ويقصد بالاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة قوة الارتباط بين درجات كل بُعد ودرجات أسئلة الاستبانة الكلية. وفيما يلي نتائج اختبار كرونباخ ألفا للمقياس كما يظهر في جدول رقم (1):

جدول رقم (1)
نتائج اختبار كرونباخ ألفا لفحص الاتساق الداخلي للمقياس المستخدم في الدراسة

الرقم	البُعد	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
1	شخصية طالب الائتمان	6	0.672
2	إجراءات الحماية	7	0.755
3	قدرة طالب الائتمان	6	0.867
4	الضمانات المقدمة	6	0.718
5	الحد من مخاطرات الائتمان	10	0.885
	المقياس الكلي	**35**	**0.929**

يلاحظ من النتائج في جدول رقم (1) أن قيمة معامل الثبات للمقياس ككل بلغت 0.929، وكانت مرتفعة على مستوى أبعاد

المقياس الأربعة (شخصية طالب الائتمان 67.2%، إجراءات الحماية 75.5%، قدرة طالب الائتمان 86.7%، الضمانات المقدمة 71.8%، الحد من مخاطرات الائتمان 88.5%) المحددة في استبانة الدراسة، وهو ما يدل على ثبات واتساق مرتفع بين فقرات المقياس المستخدم في أداة جمع البيانات.

يظهر من النتائج في جدول رقم (2) أن قيمة معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية للمقياس وكل بعد من أبعاد المقياس الأربعة (شخصية طالب الائتمان، إجراءات الحماية، قدرة طالب الائتمان، الضمانات المقدمة، الحد من مخاطرات الائتمان) كانت مرتفعة بشكل كبير (ارتباط دال عند درجة معنوية 0.01)، مما يدل على اتساق مرتفع بين فقرات المقياس المستخدم في أداة جمع البيانات.

جدول رقم (2)
نتائج اختبار ارتباط بيرسون لفحص صدق الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة

المحور	الدرجة الكلية للمقياس		
	معامل بيرسون للارتباط	مستوى الدلالة	عدد المشاهدات
شخصية طالب الائتمان	.818**	.000	30
إجراءات الحماية	.852**	.000	30
قدرة طالب الائتمان	.754**	.000	30
الضمانات المقدمة	.712**	.000	30
الحد من مخاطرات الائتمان	.892**	.000	30

**تعتبر معاملات الارتباط في جدول رقم (2) معاملات ثبات داخلي دالة إحصائيًا.

سمات عينة الدراسة

تم رصد توزيعات أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات النوعية في الاستبانة وهي (غالبية نوع الائتمان، سنوات الخبرة، الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي)، وقد جاءت هذه المعالم كما يلي:

1- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب غالبية نوع الائتمان**

تشير نتائج الدراسة إلى أن الغالبية العظمى حسب إجابات أفراد عينة الدراسة ممن يحصلون على الائتمان لأغراض استهلاكية بلغت نسبتهم 76.7%، وجاء في الترتيب الثاني أن من يحصلون على الائتمان لأغراض امتلاك العقارات، كانوا بنسبة 13.3%، فيما جاء في الترتيب الثالث والأخير أن من يحصلون على الائتمان لأغراض استثمارية، كانوا بنسبة 10.0% فقط. ويظهر الجدول رقم (3) فيما يلي التوزيع النسبي حسب غالبية نوع الائتمان.

2- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة**

تشير النتائج إلى أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة يمتلكون سنوات خبرة ضمن الفئة (16 سنة فأعلى) بنسبة بلغت 50%، وجاء في الترتيب الثاني من يمتلكون سنوات خبرة ضمن الفئة (من 6 – 15 سنة)، حيث بلغت نسبتهم 26.7%، وفي الترتيب الثالث جاء من يمتلكون سنوات خبرة ضمن الفئة (أقل من 5 سنوات) بنسبة بلغت 23.3%. ويظهر الجدول التالي رقم (4) التوزيع النسبي حسب سنوات الخبرة.

جدول رقم (3)
التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب غالبية نوع الائتمان

الرقم	الفئة	النسبة
1	استثماري	10.0%
2	استهلاكي	76.7%
3	عقاري	13.3%
المجموع		**100%**

جدول رقم (4)
التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

الرقم	الفئة	النسبة
1	أقل من 5 سنوات	23.3%
2	من 6-15 سنة	26.7%
3	16 سنة فأعلى	50.0%
المجموع		**100%**

3- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس**

أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، وبلغت نسبتهم 73.3%، فيما كانت النسبة المتبقية من نصيب الإناث، وبلغت 26.7%. ويظهر الجدول رقم (5) التالي التوزيع النسبي حسب الجنس.

جدول رقم (5)
التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الرقم	الفئة	النسبة
1	ذكر	73.3%
2	أنثى	26.7%
المجموع		**100%**

4- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**

تشير النتائج إلى أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس، بنسبة بلغت 80%، فيما كانت النسبة المتبقية من نصيب من يحملون درجة الماجستير فأعلى، حيث بلغت نسبتهم 20%، ويظهر الجدول التالي رقم (6) التوزيع النسبي حسب المؤهل العلمي.

جدول رقم (6)
التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

الرقم	الفئة	النسبة
1	بكالوريوس	80.0%
2	ماجستير فأعلى	20.0%
المجموع		**100%**

5- **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي**

تشير النتائج إلى أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة لم يحددوا مسماهم الوظيفي، وبلغت نسبتهم 46.7%، بينما كان توزيع من حددوا مسمياتهم الوظيفية بالترتيب تنازليًا (موظف تسهيلات 30.0%، مدير فرع 13.3%، رئيس قسم التسهيلات 10.0%). ويظهر الجدول التالي رقم (7) التوزيع النسبي حسب المسمى الوظيفي.

جدول رقم (7)
التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

الرقم	الفئة	النسبة
1	مدير	%13.3
2	رئيس قسم التسهيلات	%10.0
3	موظف التسهيلات	%30.0
4	غير محدد	%46.7
	المجموع	**100%**

درجات المقياس ومعامل التصحيح:

ولقياس استجابات أفراد العينة على فقرات الدراسة، تم استخدام مقياس « ليكرت» الخماسي (Likert Scale).

المعالجات الإحصائية:

بعد عملية جمع البيانات، تم ترميز الاستبانات وإدخالها إلى الحاسوب، باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات، واستخراج النتائج، وللإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

- مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) لقياس مدى فاعلية إدارة التحليل الائتماني.
- التكرارات والنسب المئوية (Frequencies and Percentages) للتعرف على توزيعات عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (Descriptive Statistics) للإجابة عن أسئلة الدراسة.
- معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس درجة ثبات مقياس الدراسة.
- معامل بيرسون للارتباط (Pearson Correlation) لقياس درجة الاتساق في مقياس الدراسة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لاختبار دلالة فروق المتوسطات بين أفراد عينة الدراسة.
- اختبار الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير الرئيس للدراسة وهو الحد من مخاطرات الائتمان.

فئة الوسط الحسابي*	خيار الموافقة	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
1 – 1.8	لا أوافق بشدة	36% فأقل	منخفضة جدًا
1.81 – 2.6	لا أوافق	36.1% - 52.9%	منخفضة
2.61 – 3.4	محايد	53% - 68.9%	متوسطة
3.41 – 4.2	موافق	69% - 84.9%	مرتفعة
4.21 - 5	موافق بشدة	85% - 100%	مرتفعة جدًا

* تم استخراجها باستخدام المدى لخيارات المقياس، وهو الفئة العليا للمقياس – الفئة الدنيا = 5 - 1 = 4، ولاستخراج طول فئة المتوسط تمت قسمة المدى على الفئة العليا للمقياس أي 4 ÷ 5 = 0.8، وهي طول فئة الوسط الحسابي.

نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا القسم عرضًا للنتائج التي تم التوصل إليها، والتي هدفت للتعرف على أثر إدارة التحليل الائتماني في المصارف التجارية العاملة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية على الحد من مخاطرات الائتمان في تلك المصارف.

النتائج المتعلقة بمقياس الدراسة

تشير النتائج للدرجة الكلية لمقياس الدراسة، كما يظهر في جدول رقم (8)، أن نسبة ودرجة الموافقة على واقع إدارة التحليل الائتماني في المصارف التجارية العاملة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية كانت مرتفعة جدًا، بنسبة موافقة بلغت 86.7%، أي أن أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة مرتفعة جدًا على أن الأبعاد: شخصية طالب الائتمان، إجراءات الحماية، قدرة طالب الائتمان، الضمانات المقدمة، الحد من مخاطرات الائتمان، هي بشكل رئيس أبعاد إدارة التحليل الائتماني في المصارف التجارية العاملة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

جدول رقم (8)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير للمقياس الكلي للدراسة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة (%)	درجة الموافقة
الدرجة الكلية للمقياس	4.33	0.38	86.5%	مرتفعة جدًا

وللتعرف على درجة كل بعد من أبعاد إدارة التحليل الائتماني في المصارف التجارية العاملة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات أبعاد المقياس، وذلك على النحو الآتي:

البُعد الأول - شخصية طالب الائتمان

لتوضيح الدرجات للأبعاد الرئيسة المذكورة، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات أبعاد المقياس، بداية من البعد الأول والمتعلق بشخصية طالب الائتمان (المقترض)، كما يظهر في الجدول رقم (9):

جدول رقم (9)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير
لاستجابات أفراد عينة الدراسة على بعد شخصية طالب الائتمان

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة (%)	درجة الموافقة	درجة الأهمية
1	يتأكد البنك من تمتع طالب الائتمان بسمعة أدبية وأخلاقية عالية.	4.17	0.75	%83.3	مرتفعة	4
2	يراعي التحليل الائتماني عنصر الخبرة والإدارة الجيدة لطالب الائتمان.	4.23	0.86	%84.7	مرتفعة	2
3	يأخذ تحليل الائتمان بالحسبان تاريخ التعامل المصرفي لطالب الائتمان.	4.33	0.71	%86.7	مرتفعة جدًا	1
4	يستند التحليل الائتماني إلى بيانات التكليف الضريبي لطالب الائتمان.	3.57	0.77	%71.3	مرتفعة	5
5	يهتم البنك بتاريخ طالب الائتمان القانوني، وذلك بطلب سجله العدلي.	3.47	1.36	%69.3	مرتفعة	6
6	تقوم إدارة الائتمان بالاستفسار عن الزبون من مصادر بنكية الأخرى.	4.20	0.85	%84.0	مرتفعة	3
	الدرجة الكلية للبعد الأول	3.99	0.56	%79.9	مرتفعة	

بلغ متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة 3.99، بنسبة موافقة بلغت 79.9%، والتي تعتبر درجة موافقة مرتفعة، أي أنهم يوافقون بنسبة مرتفعة على أن المصارف التجارية الفلسطينية تقوم بتحليل شخصية المقترض.

يلاحظ أن العبارة التي حصلت على أعلى درجة من الموافقة في بعد شخصية المقترض كانت "يأخذ تحليل الائتمان بالحسبان تاريخ التعامل المصرفي لطالب الائتمان" بنسبة موافقة بلغت 86.7%، تليها عبارة "يراعي التحليل الائتماني عنصر الخبرة والإدارة الجيدة لطالب الائتمان" بنسبة 84.7%، ومن ثم عبارة "تقوم إدارة الائتمان بالاستفسار عن الزبون من مصادر بنكية أخرى" بنسبة 84.0%.

البُعد الثاني - إجراءات الحماية:

جدول رقم (10)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير
لاستجابات أفراد عينة الدراسة على بعد إجراءات الحماية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة (%)	درجة الموافقة	درجة الأهمية
1	يلتزم البنك بإجراءات الاستعلام المصرفي عن التزامات الزبون الأخرى.	4.80	0.41	%96.0	مرتفعة جدًا	1
2	يولي البنك اهتمامًا كبيرا بتدريب الموظفين في إدارة الائتمان المصرفي.	4.50	0.68	%90.0	مرتفعة جدًا	3
3	يقوم البنك بزيارات ميدانية دورية للتأكد من سير أعمال طالب الائتمان حسب الأصول.	3.97	0.76	%79.3	مرتفعة	7
4	تتأكد إدارة الائتمان من رقابة الاستثناءات الائتمانية وحدودها.	4.40	0.62	%88.0	مرتفعة جدًا	5
5	تعمل إدارة الائتمان على تطبيق سياسات تنوع المحفظة الائتمانية.	4.43	0.63	%88.7	مرتفعة جدًا	4
6	يتأكد البنك بشكل دوري من صلاحية الضمانات العينية لطالب الائتمان.	4.17	0.75	%83.3	مرتفعة	6
7	تلتزم إدارة الائتمان بمبدأ التخصص وتقسيم العمل وصلاحيات قرار الائتمان.	4.53	0.51	%90.7	مرتفعة جدًا	2
	الدرجة الكلية للبعد الثاني	4.40	0.40	%88.0	مرتفعة جدًا	

بلغ متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة 4.40، بنسبة موافقة بلغت 88.0%، والتي تعتبر درجة موافقة مرتفعة جدًا، أي أنهم يوافقون بدرجة مرتفعة جدًا على أن المصارف التجارية الفلسطينية تقوم بتحليل إجراءات الحماية، كما يلاحظ أن العبارة التي حصلت على أعلى درجة من الموافقة في بعد تحليل إجراءات الحماية كانت العبارة "يلتزم البنك بإجراءات الاستعلام المصرفي عن التزامات الزبون الأخرى" بنسبة موافقة بلغت 96.0%، تليها العبارة "تلتزم إدارة الائتمان بمبدأ التخصص وتقسيم العمل وصلاحيات قرار الائتمان" بنسبة موافقة 90.7%، ثم عبارة "يولي البنك اهتمامًا كبيرا بتدريب الموظفين في إدارة الائتمان المصرفي" بنسبة 90.0%.

البعد الثالث- تحليل قدرة طالب الائتمان على الوفاء

جدول رقم (11)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير
لاستجابات أفراد عينة الدراسة على بعد قدرة طالب الائتمان (المقترض) على الوفاء

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	درجة الموافقة	درجة الأهمية
1	يأخذ البنك بالحسبان مؤشر نسبة قروض الزبون إلى حساباته الجارية للزبون.	4.53	0.63	%90.7	مرتفعة جدًا	3
2	تهتم إدارة الائتمان بنسبة ديون المقترض المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي قروضه عند اتخاذ قرار الائتمان.	4.60	0.56	%92.0	مرتفعة جدًا	1
3	تهتم إدارة الائتمان بدراسة القوائم المالية لطالب الائتمان وتحليلها.	4.60	0.56	%92.0	مرتفعة جدًا	1 مكرر
4	تجهز إدارة الائتمان تصنيفات ائتمانية للزبائن وفقًا لمعايير واضحة.	4.37	0.56	%87.3	مرتفعة جدًا	5
5	تأخذ إدارة الائتمان قرارها بناء على التدفقات النقدية لطالب الائتمان.	4.40	0.77	%88.0	مرتفعة جدًا	4
6	تركز إدارة الائتمان على الأداء التشغيلي لطالب الائتمان.	4.37	0.61	%87.3	مرتفعة جدًا	5 مكرر
	الدرجة الكلية للبعد الثالث	4.48	0.48	%89.6	مرتفعة جدًا	

بلغ متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة 4.48، بنسبة موافقة بلغت 89.6%، والتي تعتبر درجة موافقة مرتفعة جدًا، أي أنهم يوافقون بدرجة مرتفعة جدًا على أن المصارف التجارية الفلسطينية تقوم بتحليل قدرة المقترض على الوفاء، كما يلاحظ أن العبارتين اللتين حصلتا على أعلى درجة من الموافقة في بعد قدرة المقترض على الوفاء كانتا "تهتم إدارة الائتمان بنسبة ديون المقترض المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي قروضه عند اتخاذ قرار الائتمان"، و"تهتم إدارة الائتمان بدراسة القوائم المالية لطالب الائتمان وتحليلها" بنسبة موافقة بلغت 92.0% لكل منهما، تلتهما العبارة "يأخذ البنك بالحسبان مؤشر نسبة قروض الزبون إلى حساباته الجارية للزبون" بنسبة 90.7%، ثم عبارة "تأخذ إدارة الائتمان قرارها بناء على التدفقات النقدية لطالب الائتمان" بنسبة 88.0%.

البُعد الرابع - الضمانات المقدمة

جدول رقم (12)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ودرجة التقدير
لاستجابات أفراد عينة الدراسة على بعد الضمانات المقدمة

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة %	درجة الموافقة	درجة الأهمية
1	يشتمل التحليل الائتماني على تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لطالب الائتمان.	4.47	0.57	%89.3	مرتفعة جدًا	3
2	يتأكد البنك من الملاءة المالية لطالب الائتمان بالاطلاع على ملكيته ومديونيته.	4.57	0.57	%91.3	مرتفعة جدًا	2
3	يُطلَب من العميل تقرير بياناته المالية مصدقًا من محاسب قانوني معتمد.	4.17	0.83	%83.3	مرتفعة	6
4	يركز البنك على الضمانات المادية المحسوسة، مثل الشيكات أو العقارات الخاصة بطالب الائتمان.	4.37	0.61	%87.3	مرتفعة جدًا	4
5	يفضل البنك منح القروض للموظفين الذين أمضوا سنوات طويلة في الخدمة ولهم دخل ثابت.	4.67	0.66	%93.3	مرتفعة جدًا	1
6	تشدد إدارة الائتمان على وجوب تحديد كفيل للمقترض من ذوي الملاءة المالية.	4.30	0.70	%86.0	مرتفعة جدًا	5
	الدرجة الكلية للبعد الرابع	4.42	0.43	%88.4	مرتفعة جدًا	

بلغ متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة 4.42، بنسبة موافقة بلغت 88.4%، والتي تعتبر درجة موافقة مرتفعة جدًا، أي أنهم يوافقون بدرجة مرتفعة جدًا على أن المصارف التجارية الفلسطينية تقوم بتحليل الضمانات المقدمة، كما يلاحظ أن العبارة التي حصلت على أعلى درجة من الموافقة في بعد الضمانات المقدمة كانت "يفضل البنك منح القروض للموظفين الذين أمضوا سنوات طويلة في الخدمة ولهم دخل ثابت" بنسبة موافقة بلغت 93.3%، تلتها العبارة "يتأكد البنك من الملاءة المالية لطالب الائتمان بالاطلاع على ملكيته ومديونيته"، بنسبة 91.3%، ثم عبارة "يشتمل التحليل الائتماني على تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لطالب الائتمان" بنسبة 89.3%.

اختبار الفرضيات الإحصائية:

في هذا القسم نقوم بعملية اختبار الفرضيات الإحصائية باستخدام الاختبار الإحصائي المناسب للفرضية حسب نوعية المتغيرات المكونة لها كما يلي:

الفرضية الأولى- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل شخصية المقترض على الحد من المخاطرات الائتمانية.

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لمعرفة دلالة الأثر بين تحليل شخصية المقترض والحد من المخاطرات الائتمانية. ويظهر جدول رقم (13) نتائج الاختبار:

جدول رقم (13)
نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لمعرفة دلالة الأثر بين تحليل شخصية المقترض والحد من المخاطرات الائتمانية

ملخص النموذج Model Summary		تحليل التباين الأحادي One-way ANOVA		معامل الانحدار Regression Coefficient		
معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	اختبار F	مستوى الدلالة (Sig.)	قيمة معامل الانحدار (B)	اختبار t	مستوى الدلالة (Sig.)
0.715	0.511	29.236	0.000	0.715	5.407	0.000

المتغير التابع: الحد من مخاطرات الائتمان. المتغير المستقل: شخصية المقترض.

يظهر من النتائج في جدول رقم (13) أن نموذج الانحدار مقبول، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.511 وهي قيمة تعني أن 51.1% من التغير في الحد من مخاطرات الائتمان مرده لتحليل شخصية المقترض، وبقية النسبة 48.9% مردها لعوامل أخرى غير محددة في هذا النموذج، كما يظهر تحليل التباين الأحادي أن النموذج مقبول، حيث كان مستوى الدلالة لاختبار F أقل من 0.05، وعليه نقبل نموذج الانحدار، أي أننا يمكن أن نفسر التغيرات في الحد من مخاطرات الائتمان باستخدام تحليل شخصية المقترض، أو بعبارة أخرى يوجد أثر لتحليل شخصية المقترض على الحد من مخاطرات الائتمان، أي أننا نرفض الفرضية الصفرية. وعليه نلاحظ أن قيمة بيتا (B) بلغت 0.715، مما يعني أن أي زيادة بنسبة 1% في نتائج تحليل شخصية المقترض تعني زيادة في الحد من مخاطرات الائتمان بقيمة 0.715%، كما تظهر قيمة الدلالة لاختبار t الخاصة بمعامل الانحدار قيمة معنوية بلغت 0.00 وهي أقل من 0.05، وعليه يكون معامل الانحدار هنا مقبولًا وذا دلالة إحصائية في قدرته على تفسير التغيرات في المتغير التابع (الحد من مخاطرات الائتمان).

الفرضية الثانية - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل إجراءات الحماية على الحد من المخاطرات الائتمانية.

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لمعرفة دلالة الأثر بين تحليل إجراءات الحماية والحد من المخاطرات الائتمانية. ويظهر جدول رقم (14) نتائج الاختبار:

جدول رقم (14)
نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لمعرفة دلالة الأثر بين تحليل إجراءات الحماية والحد من المخاطرات الائتمانية

ملخص النموذج Model Summary		تحليل التباين الأحادي One-way ANOVA		معامل الانحدار Regression Coefficient		
معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	اختبار F	مستوى الدلالة (Sig.)	قيمة معامل الانحدار (B)	اختبار t	مستوى الدلالة (Sig.)
0.653	0.427	20.829	0.000	0.653	4.564	0.000

المتغير التابع: الحد من مخاطرات الائتمان. المتغير المستقل: إجراءات الحماية.

يظهر من النتائج في جدول رقم (14) أن نموذج الانحدار مقبول، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.427 وهي قيمة تعني أن 42.7% من التغير في الحد من مخاطرات الائتمان مرده لتحليل إجراءات

الحماية، وبقية النسبة 57.3% مردها لعوامل أخرى غير محددة في هذا النموذج، كما يظهر تحليل التباين الأحادي أن النموذج مقبول حيث كان مستوى الدلالة لاختبار F أقل من 0.05، وعليه نقبل نموذج الانحدار، أي أننا يمكن أن نفسر التغيرات في الحد من مخاطرات الائتمان باستخدام تحليل إجراءات الحماية، أو بعبارة أخرى يوجد أثر لتحليل إجراءات الحماية على الحد من مخاطرات الائتمان، أي أننا نرفض الفرضية الصفرية. وعليه نلاحظ أن قيمة بيتا (B) بلغت 0.653 مما يعني أن أي زيادة بنسبة 1% في نتائج تحليل إجراءات الحماية تعني زيادة في الحد من مخاطرات الائتمان بقيمة 0.653%، كما تظهر قيمة الدلالة لاختبار t الخاصة بمعامل الانحدار قيمة معنوية بلغت 0.00، وهي أقل من 0.05 وعليه يكون معامل الانحدار هنا مقبولًا وذا دلالة إحصائية في قدرته على تفسير التغيرات في المتغير التابع (الحد من مخاطرات الائتمان).

الفرضية الثالثة - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتحليل قدرة المقترض على الوفاء على الحد من المخاطرات الائتمانية.

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لمعرفة دلالة الأثر بين تحليل قدرة المقترض على الوفاء والحد من المخاطرات الائتمانية. ويظهر جدول رقم (15) نتائج الاختبار:

جدول رقم (15)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple linear regression) لمعرفة دلالة الأثر بين تحليل قدرة المقترض على الوفاء والحد من المخاطرات الائتمانية.

ملخص النموذج Model Summary		تحليل التباين الأحادي One-way ANOVA		معامل الانحدار Regression Coefficient		
معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	اختبار F	مستوى الدلالة (Sig.)	قيمة معامل الانحدار (B)	اختبار t	مستوى الدلالة (Sig.)
0.524	0.274	10.587	0.003	0.524	3.254	0.003

المتغير التابع: الحد من مخاطرات الائتمان. **المتغير المستقل:** قدرة المقترض على الوفاء.

يظهر من النتائج في جدول رقم (15) أن نموذج الانحدار مقبول، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.274 وهي قيمة تعني أن 27.4% من التغير في الحد من مخاطرات الائتمان مرده لتحليل قدرة المقترض على الوفاء، وبقية النسبة 72.6% مردها لعوامل أخرى غير محددة في هذا النموذج، كما يظهر تحليل التباين الأحادي أن النموذج مقبول حيث كان مستوى الدلالة لاختبار F أقل من 0.05، وعليه نقبل نموذج الانحدار، أي أننا يمكن أن نفسر التغيرات في الحد من مخاطرات الائتمان باستخدام تحليل قدرة المقترض على الوفاء، أو بعبارة أخرى يوجد أثر لتحليل قدرة المقترض على الوفاء على الحد من مخاطرات الائتمان، أي أننا نرفض الفرضية الصفرية. وعليه نلاحظ أن قيمة بيتا (B) بلغت 0.524 مما يعني أن أي زيادة بنسبة 1% في نتائج تحليل قدرة المقترض على الوفاء تعني زيادة في الحد من مخاطرات الائتمان بقيمة 0.524%، كما تظهر قيمة الدلالة لاختبار t الخاصة بمعامل الانحدار قيمة معنوية بلغت 0.003، وهي أقل من 0.05، وعليه يكون معامل الانحدار هنا مقبولًا وذا دلالة إحصائية في قدرته على تفسير التغيرات في المتغير التابع (الحد من مخاطرات الائتمان).

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للضمانات المقدمة على الحد من المخاطرات الائتمانية.

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لمعرفة دلالة الأثر بين الضمانات المقدمة والحد من المخاطرات الائتمانية، ويظهر جدول رقم (16) نتائج الاختبار:

جدول رقم (16)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لمعرفة دلالة الأثر بين الضمانات المقدمة والحد من المخاطرات الائتمانية

ملخص النموذج Model Summary		تحليل التباين الأحادي One-way ANOVA		معامل الانحدار Regression Coefficient		
معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	اختبار F	مستوى الدلالة (Sig.)	قيمة معامل الانحدار (B)	اختبار t	مستوى الدلالة (Sig.)
0.58	0.34	14.22	0.001	0.58	3.77	0.001

المتغير التابع: الحد من مخاطرات الائتمان. **المتغير المستقل:** الضمانات المقدمة.

يظهر من النتائج في جدول رقم (16) أن نموذج الانحدار مقبول، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.34، وهي قيمة تعني أن 34% من التغير في الحد من مخاطرات الائتمان مرده للضمانات المقدمة، وبقية النسبة 66.3% مردها لعوامل أخرى غير محددة في هذا النموذج، كما يظهر تحليل التباين الأحادي أن النموذج مقبول، حيث كان مستوى الدلالة لاختبار F أقل من 0.05، وعليه نقبل نموذج الانحدار، أي أننا يمكن أن نفسر التغيرات في الحد من مخاطرات الائتمان باستخدام

الضمانات المقدمة، أو بعبارة أخرى يوجد أثر للضمانات المقدمة على الحد من مخاطرات الائتمان، أي أننا نرفض الفرضية الصفرية. وعليه نلاحظ أن قيمة بيتا (B) بلغت 0.58، مما يعني أن أي زيادة بنسبة 1% في الضمانات المقدمة تعني زيادة في الحد من مخاطرات الائتمان بقيمة 0.58%، كما تظهر قيمة الدلالة لاختبار t الخاصة بمعامل الانحدار قيمة معنوية بلغت 0.001، وهي أقل من 0.05، وعليه يكون معامل الانحدار هنا مقبولًا وذا دلالة إحصائية في قدرته على تفسير التغيرات في المتغير التابع (الحد من مخاطرات الائتمان).

جدول رقم (17)
نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لمعرفة دلالة الأثر بين إدارة التحليل الائتماني والحد من المخاطرات الائتمانية

ملخص النموذج Model Summary		تحليل التباين الأحادي One-way ANOVA		معامل الانحدار Regression Coefficient		
معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	اختبار F	مستوى الدلالة (Sig.)	قيمة معامل الانحدار (B)	اختبار t	مستوى الدلالة (Sig.)
0.772	0.595	41.194	0.000	0.772	6.418	0.000

المتغير التابع: الحد من مخاطرات الائتمان. **المتغير المستقل:** إدارة التحليل الائتماني.

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدارة التحليل الائتماني على الحد من المخاطرات الائتمانية.

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لمعرفة دلالة الأثر بين إدارة التحليل الائتماني والحد من المخاطرات الائتمانية، ويظهر جدول رقم (17) نتائج الاختبار.

يظهر من النتائج في جدول رقم (17) أن نموذج الانحدار مقبول، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.5950، وهي قيمة تعني أن 59.50% من التغير في الحد من مخاطرات الائتمان مرده لإدارة التحليل الائتماني، وبقية النسبة 40.50% مردها لعوامل أخرى غير محددة في هذا النموذج، كما يظهر تحليل التباين الأحادي أن النموذج مقبول، حيث كان مستوى الدلالة لاختبار F أقل من 0.05 وعليه نقبل نموذج الانحدار، أي أننا يمكن أن نفسر التغيرات في الحد من مخاطرات الائتمان باستخدام إدارة التحليل الائتماني، أو بعبارة أخرى يوجد أثر لإدارة التحليل الائتماني على الحد من مخاطرات الائتمان، أي أننا نرفض الفرضية الصفرية. وعليه نلاحظ أن قيمة بيتا (B) بلغت 0.77 مما يعني أن أي زيادة بنسبة 1% في إدارة التحليل الائتماني تعني زيادة في الحد من مخاطرات الائتمان بقيمة 0.77%، كما تظهر قيمة الدلالة لاختبار t الخاصة بمعامل الانحدار قيمة معنوية بلغت 0.000 وهي أقل من 0.05 وعليه يكون معامل الانحدار هنا مقبولًا وذا دلالة إحصائية في قدرته على تفسير التغيرات في المتغير التابع (الحد من مخاطرات الائتمان).

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين آراء المبحوثين في بنك فلسطين تُعزى إلى متغيرات (نوع الائتمان، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي).

لاختبار هذه الفرضية، تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لاختبار دلالة فروق المتوسطات في آراء أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات نوع الائتمان، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي. وفيما يلي نورد اختبار التباين الثنائي لهذه المتغيرات كما يظهر في جدول رقم (18) نتائج الاختبار:

جاءت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لكل من المتغيرات الثلاثة (نوع الائتمان، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي) أعلى من قيمة مستوى المعنوية المفترض 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بما يتعلق بهذه المتغيرات الثلاث، ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة تعزى لأي من المتغيرات (نوع الائتمان، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي).

جدول رقم (18)
نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لاختبار دلالة الفروق في متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة تُعزى لمتغيرات نوع الائتمان، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي

المتغير	مصدر الفروق	درجات الحرية	اختبار F	مستوى الدلالة
نوع الائتمان	بين المجموعات	2	.329	.723
	خلال المجموعات	27		
	المجموع	29		
سنوات الخبرة	بين المجموعات	2	.466	.632
	خلال المجموعات	27		
	المجموع	29		
المؤهل العلمي	بين المجموعات	1	.556	.462
	خلال المجموعات	28		
	المجموع	29		
المسمى الوظيفي	بين المجموعات	2	8.681	.004
	خلال المجموعات	13		
	المجموع	15		

فيما بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير المسمى الوظيفي 0.004، وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية المفترض 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية بما يتعلق بهذا المتغير (المسمى الوظيفي)، ما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) ≥ α بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي. ولمعرفة مصادر الفروق تم إجراء الاختبار البعدي (LSD) كما يظهر في الجدول رقم (19).

جدول رقم (19)
نتائج الاختبار البعدي (LSD) لمعرفة مصادر الفروق في فئات متغير المسمى الوظيفي

(I) المسمى الوظيفي	(J) المسمى الوظيفي	فرق الوسط (I-J)	مستوى الدلالة للفروق في الوسط Sig.
رئيس قسم التسهيلات	مدير	.60372*	.002
	موظف التسهيلات	.53359*	.002

أظهرت نتائج الاختبار البعدي أن الفروق في الوسط الحسابي كانت لصالح فئة المسمى الوظيفي (رئيس قسم التسهيلات)، حيث كان الوسط الحسابي لاستجاباتهم أعلى من المتوسط الحسابي لاستجابات المدراء وموظفي التسهيلات كما يبدو من جدول رقم (19)، حيث يظهر فرق الوسط موجبًا عند طرح الوسط الحسابي للمدراء من الوسط الحسابي لرؤساء أقسام التسهيلات، ويظهر مستوى الدلالة لهذا الفرق أقل من 0.05، أي أن الفروق دالة إحصائيًا، كذلك الحال عند طرح الوسط الحسابي لاستجابات موظفي التسهيلات من الوسط الحسابي لرؤساء قسم التسهيلات، ويفسر الباحثان هذه النتيجة بأن رؤساء أقسام التسهيلات هم من يوصون بمنح الائتمان من عدمه، لأنهم الأكثر معرفة بملفات المقترضين والأكثر تواصلًا معهم، وهم من يمتلكون الخبرة الأعلى في التعامل معهم، ويعرفون مدى مصداقيتهم في الوفاء بالتزاماتهم، وتبقى مصادقة المدير على قرار منح الائتمان قرارًا شكليًا، وهذا ينسجم مع (Mozib, 2015: 88).

النتائج والتوصيات

النتائج

فيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي حازت على **درجة الموافقة المرتفعة**:

- ***أولًا - تحليل شخصية طالب الائتمان:*** بلغ متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة 3.99، بنسبة موافقة بلغت 79.9%، والتي تعتبر درجة موافقة مرتفعة، أي أنهم يوافقون بنسبة مرتفعة على أن المصارف التجارية الفلسطينية تقوم بتحليل شخصية المقترض. يلاحظ أن العبارة التي حصلت على أعلى درجة من الموافقة في بُعد شخصية المقترض كانت "يأخذ تحليل الائتمان بالحسبان تاريخ التعامل المصرفي لطالب الائتمان" بنسبة موافقة بلغت 86.7%.
- ***ثانيًا- تحليل إجراءات الحماية:*** بلغ متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة 4.40، بنسبة موافقة بلغت 88.0%، والتي تعتبر درجة موافقة مرتفعة جدًا، أي أنهم يوافقون بدرجة مرتفعة جدًا على أن المصارف التجارية الفلسطينية تقوم بتحليل إجراءات الحماية، كما يلاحظ أن العبارة التي حصلت على أعلى درجة من الموافقة في بُعد تحليل إجراءات الحماية كانت العبارة "يلتزم البنك بإجراءات الاستعلام المصرفي عن التزامات الزبون الأخرى" بنسبة موافقة بلغت 96.0%.
- ***ثالثًا - تحليل قدرة طالب الائتمان (المقترض) على الوفاء:*** بلغ متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة 4.48، بنسبة موافقة بلغت 89.6%، والتي تعتبر درجة موافقة مرتفعة جدًا، أي أنهم يوافقون بدرجة مرتفعة جدًا على أن المصارف التجارية الفلسطينية تقوم بتحليل قدرة المقترض على الوفاء، كما يلاحظ أن العبارتين اللتين حصلتا على أعلى درجة من الموافقة في بُعد قدرة المقترض على الوفاء كانتا "تهتم إدارة الائتمان بنسبة ديون المقترض المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي قروضه عند اتخاذ قرار الائتمان"، و"تهتم إدارة الائتمان بدراسة القوائم المالية لطالب الائتمان وتحليلها" بنسبة موافقة بلغت 92.0% لكل منهما.
- ***رابعًا - الضمانات المقدمة:*** بلغ متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة 4.42، بنسبة موافقة بلغت 88.4%، والتي تعتبر درجة موافقة مرتفعة جدًا، أي أنهم يوافقون بدرجة مرتفعة جدًا على أن المصارف التجارية الفلسطينية تقوم بتحليل الضمانات المقدمة، كما يلاحظ أن العبارة التي حصلت على أعلى درجة من الموافقة في بُعد الضمانات المقدمة كانت "يفضل البنك منح القروض للموظفين الذين أمضوا سنوات طويلة في الخدمة ولهم دخل ثابت" بنسبة موافقة بلغت 93.3%.
- ***خامسًا - احتل بُعد قدرة طالب الائتمان على الوفاء بالتزاماته المرتبة الأولى في أهمية إدارة تحليل الائتمان،*** تبعته على التوالي أبعاد كل من الضمانات المقدمة، ثم إجراءات الحماية، تليها في المرتبة الرابعة شخصية طالب

الائتمان. كما أظهر اختبار الفرضيات أن هناك أثرا ذا دلالة إحصائية لأبعاد مجال تحليل مخاطرات الائتمان على الحد من المخاطرات الائتمانية، كما يلي:

- تبين وجود أثر لتحليل شخصية المقترض على الحد من مخاطرات الائتمان،حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.51 وهي قيمة تعني أن 51% من التغير في الحد من مخاطرات الائتمان مرده لتحليل شخصية المقترض، كما بلغت قيمة بيتا (B) 0.72 مما يعني أن أي زيادة بنسبة 1% في نتائج تحليل شخصية المقترض تعني زيادة في الحد من مخاطرات الائتمان بقيمة 0.72%.
- تبين وجود أثر لتحليل إجراءات الحماية على الحد من مخاطرات الائتمان، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.43، وهي قيمة تعني أن 43% من التغير في الحد من مخاطرات الائتمان مرده لتحليل إجراءات الحماية، كما بلغت قيمة بيتا (B) 0.65، مما يعني أن أي زيادة بنسبة 1% في نتائج تحليل إجراءات الحماية تعني زيادة في الحد من مخاطرات الائتمان بقيمة 0.65%.
- تبين وجود أثر لتحليل قدرة المقترض على الوفاء على الحد من مخاطرات الائتمان،حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.27، وهي قيمة تعني أن 27% من التغير في الحد من مخاطرات الائتمان مرده لتحليل قدرة المقترض على الوفاء، كما بلغت قيمة بيتا (B) 0.52، مما يعني أن أي زيادة بنسبة 1% في نتائج تحليل قدرة المقترض على الوفاء تعني زيادة في الحد من مخاطرات الائتمان بقيمة 0.52%.
- تبين وجود أثر للضمانات المقدمة على الحد من مخاطرات الائتمان، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.34، وهي قيمة تعني أن 34% من التغير في الحد من مخاطرات الائتمان مردها للضمانات المقدمة، كما بلغت قيمة بيتا (B) 0.58، مما يعني أن أي زيادة بنسبة 1% في نتائج الضمانات المقدمة تعني زيادة في الحد من مخاطرات الائتمان بقيمة 0.58%.
- تبين وجود أثر لإدارة التحليل الائتماني على الحد من مخاطرات الائتمان، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.60، وهي قيمة تعني أن 60% من التغير في الحد من مخاطرات الائتمان مردها لإدارة التحليل الائتماني، كما بلغت قيمة بيتا (B) 0.77 مما يعني أن أي زيادة بنسبة 1% في نتائج إدارة التحليل الائتماني تعني زيادة في الحد من مخاطرات الائتمان بقيمة 0.77%.
- تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة تُعزى لأي من المتغيرات (نوع الائتمان، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي). فيما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي. وأظهرت نتائج الاختبار البعدي أن الفروق في الوسط الحسابي كانت لصالح فئة المسمى الوظيفي (رئيس قسم التسهيلات)، حيث كان الوسط الحسابي لاستجاباتهم أعلى من المتوسط الحسابي لاستجابات المدراء وموظفي التسهيلات، حيث يظهر فرق الوسط موجبًا عند طرح الوسط الحسابي للمدراء من الوسط الحسابي لرؤساء أقسام التسهيلات، كذلك الحال عند طرح الوسط الحسابي لاستجابات موظفي التسهيلات من الوسط الحسابي لرؤساء قسم التسهيلات.

التوصيات

يوصي الباحثان بما يلي:

- إيلاء إدارة الائتمان أهمية خاصة بمدى وفاء طالب الائتمان بالمستحقات الضريبية، نظرًا لدورها، وباعتبارها مؤشرًا على مصداقيته والتزامه، ولأهميتها في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
- تعزيز أسلوب الاستعلام المصرفي الخاص بطالب الائتمان، والقيام بزيارات ميدانية دورية للتأكد من سير أعماله ونجاحها.
- إعداد تصنيفات ائتمانية بمعايير واضحة ومحددة للزبائن، وفقًا لسجلاتهم التاريخية في التعاملات البنكية، وحسب القطاع الذي يعملون فيه لتسهيل قرارات الائتمان.
- التأكد من صحة البيانات المالية للزبون طالب الائتمان، مع تحديد كفيل له من أصحاب الملاءة المالية.
- الاهتمام أكثر ببُعد قدرة المقترض، وذلك بالتأكد من تدفقات مشروعه النقدية، وأيضًا نسبة قروضه إلى حساباته الجارية في البنك.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- الجزراوي، إبراهيم؛ والنعيمي، نادية. (2010). «تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة»K ***مجلة الإدارة والاقتصاد***، جامعة بغداد، ع.83. العراق.
- المملوك، أنس. (2014). مخاطرات الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية: دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاص في سوريا. ***رسالة دكتوراة منشورة***، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا.
- الدغيم، عبدالعزيز وآخرون. (2006). «التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري»، ***مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية***، مجلد (28)، ع.(3)، اللاذقية، سوريا.
- الشيخلي، هديل. (2012). «العوامل الرئيسة المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية»، ***رسالة ماجستير منشورة***، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- حابس، إيمان. (2011). «دور التحليل المالي في منح القروض: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري»، وكالة ورقلة. ***رسالة ماجستير منشورة***، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- أنجرو، إيمان. (2007). «التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض، المصرف الصناعي السوري أنموذجًا»، ***رسالة ماجستير منشورة***، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سوريا.
- الطلاع، مراد سالم. (2010). «إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في قطاع غزة»، ***رسالة ماجستير منشورة***، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أبو شيخة، رائد خالد. (2016). «أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين»، ***رسالة ماجستير منشورة***، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الطاهر، الفاتح؛ ومحمدين، نورالدين. (2013). «الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطرات الائتمان المصرفي في السودان»، ***مجلة العلوم الاقتصادية***، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عدد 14(01) السودان.
- عثمان، محمد داود. (2008). «أثر مخففات مخاطرات الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q»، ***رسالة دكتوراة منشورة***، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
- الفروجي، فايزة. وقوجيل، فتيحة. (2008). «***تحليل العوامل المؤثرة في المخاطرات الائتمانية: دراسة ميدانية على عينة من البنوك الجزائرية بولاية عين الدفلى***»، جامعة الجيلالي، بونعامة خميس مليانة، الجزائر.
- البرزنجي، أحمد؛ وحسين، وفاء. (2017). «البيئة الخارجية الخاصة وأثر تحليلها في منح الائتمان المصرفي: بحث تطبيقي في مصرفي الرافدين والرشيد»، ***مجلة جامعة ذي قار***، عدد (12)، العراق.
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت. (2005). «مؤشرات الجدارة الائتمانية»، ***جسر التنمية***، عدد (44)، الكويت.
- صيام، وليد زكريا. (2009). «مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطرات إجراءات المحاسبة الخلاقة وللإجراءات المناسبة للكشف عنها في البنوك الجارية الأردنية»، ***المجلة الأردنية في إدارة الأعمال***، الجامعة الأردنية، مجلد 5، عدد 2، الأردن.
- جهاد، حفيان. (2012). «إدارة المخاطرات الائتمانية في البنوك التجارية: دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة»، ***رسالة ماجستير منشورة***، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية، ورقلة، الجزائر.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Poudel, Ravi. (2012). "The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks in Nepal", ***International Journal of Arts and Commerce***, Vol. 1 No. , Oct. 2012.
- Ruziga, Achsania. (2013). "The Impact of Credit and Liquidity Risk on Bank Financial Performance: The Case of Indonesian Conventional Bank with Total Asset above 10 Trillion Rupiah", ***International Journal of Economic Policy in Emerging Economies***, Vol. 6 (2).
- Lalon, Raad. (2015). "Credit Risk Management (CRM) Practices in Commercial Banks of Bangladesh: A Study on Basic Bank Ltd", ***International Journal of Economics, Finance and Management Sciences***, Vol. 3 (2).
- Konovalova, N. et al. (2016). "Credit Risk Management in Commercial Banks", ***Polish Journal of Management Studies***, Vol. 13, No. 2.
- Peprah, Williams. Agyei & Evans. (2017). "Ranking the 5C's of Credit Analysis: Evidence from Ghana Banking Industry", ***International Journal of Innovative Researches & Advanced Studies (IJIRAS)***, Vol. 4. Issue 9. School of Business, Valley View University, Ghana.
- Alshatti, A. Suleiman. (2015). The Effect of Credit Risk Management on Financial Performance of the Jordanian Commercial Banks, ***Investment Management and financial Innovations***, Vol. 12, Iss.1.
- Abiola, Idowu & Olausi, A. Samuel. (2014). The Impact of Credit Risk Management on the Commercial Banks Performance in Nigeria, ***International Journal of Management & Sustainability***, 3 (5). www.pakinsight.com seen 28th. Feb. 2019.
- Li, Fan & Zou, Yijun (2014). ***The Impact of Credit Risk Management on Profitability of Commercial Banks: A Study of Europe***. Umea School of Business and Economics. Sweden.
- Isanzu, Juliana. (2017). "The Impact of Credit Risk on the Financial Performance of Chinees Banks", ***Journal of International Business Research and Marketing***, Vol. 2, Issue 3L2017. www.researchleap.com seen 1st. March 2019.

The Effectiveness of Bank Credit Management On Risk Reduction in Palestinian Banks: Applied Study on Bank of Palestine

Dr. Abdelrahman Al-Silwadi
Assistant Professor
abahmad@qou.edu

Dr. Odah Masharqa
Assistant Professor
omasharqa@gmail.com

Faculty of Administrative Sciences- Al-Quds Open University

ABSTRACT

The purpose of this study is to investigates the effectiveness of bank credit management, and the impact of credit analysis on credit risks reduction in commercial banks operating in the Palestinian territories, taking into account the role of the main factors of credit risk analysis, namely the borrower's personality, purpose of the loan, borrower's intentions (ability and willingness), required collateral and prospects. The study ultimate goal is to reduce the credit risk in commercial banks operating in Palestine in general and the Bank of Palestine in particular. The researchers developed a tool to collect the required data (questionnaire), which was verified and validated. The questionnaire was then distributed to a sample of 35 employees of the Bank of Palestine in Ramallah, representing 86% of the study population.

After data collection, coding and entering the collected data into the computer, using the SPSS statistical package, a simple linear regression test was used to measure the impact of independent variables; the borrower's personality, purpose of the loan, borrower's intentions, required collateral and prospects on credit risk reduction. The results indicated that there was a significant impact of the five dimensions of the credit management on the reduction of credit risk, with the value of the coefficient of determination (R2) 0.60. Analysis of borrower's intentions (ability and willingness) to has been ranked first in terms of importance in reducing credit risk. The results also found NO significant differences among the study sample due to (type of credit, years of experience and qualification). Meanwhile differences were found in the variables of branch managers and the employees of credit department.

***Key Words**: Bank Credit Management, Credit Risk, Credit Analysis, Credit Decision, Commercial Banks, Bank of Palestine*